

الفصل الحادي عشر

القرن الصيني

هل يستطيع الأمريكيون وبقية العالم أن يروا ما يحدث في الصين؟ يبدو، في الظاهر، أنهم يفعلون. فالصحافة العالمية تغطي اليوم تطور الصين برغبة عارمة لتوثيق نهضتها وإدراك مشدوه لنزعتها الاستهلاكية غير الخجولة. وتتحدث تقارير الصحف اليومية عن تيار الأعاجيب الصينية. وتتبع الصحف المالية أموال العالم إلى أبواب الصين، فقد بدأت المجلات التجارية مثل Automotive News و Modern Plastics تأخذ شكل الرسائل الإخبارية الصينية. ويبدو، أحياناً، أن كل ما يمكن أن يحدث، يحدث في الصين. فخلال شهر واحد في خريف 2004، نظمت الصين أول سباق سيارات أوروبي الشكل Formula 1 على مسار جديد بكلفة 320 مليون دولار. واستضافت مباراة الرابطة الوطنية لكرة السلة NBA مع نجمها العالمي الجديد لكرة السلة ياو منج Yao Ming، وحضرت لأول مصارعة ثيران إسبانية في ملعب مدرج حوّل إلى حلبة لمصارعة الثيران، وكان ذلك في شنغهاي لجماهير متحمسة. وتأتي كذلك أخبار هوتريز Hooters، وهي سلسلة المطاعم والمشارب التي ستحمل الحلم الأمريكي الجامح إلى العشاء الصيني في ثمانية مواضع؛ أن يضيف ستار بوكس Star bucks مئات المواقع الجديدة في أرض الشاي؛ وأن معرضاً لمنتجات البالغين جذب أربعة آلاف من العاملين في صناعة الأدوات الجنسية المساعدة، إضافة إلى الجماهير المحتشدة. وثمة إعلانات يومية عن الطرق الجديدة التي تمكن المستثمرين الصغار والكبار في العالم من الشروع في العمل في الصين باتصال هاتفي بسيط مع سمسار في البورصة. وهناك قصة قرصنة هي أن مذكرات بل كلنتون Bill Clinton الصادرة سنة 2004م ومذكرات هيلاري Hillary الصادرة

سنة 2003م قد سرقت وأعيدت كتابتها* بمزاج صيني؛ وجاء فيها أن الصين تستهلك نصف لحم الخنزير الذي يستهلكه العالم؛ وأن فدِكس FedEx تستخدم الآن كثيراً من المدن الصينية مباشرة؛ وهكذا.

غير أن لَسَّعة الخبر تعكس صورةً مُخادَعَةً للصين بقدر ما تعكس صورةً حقيقية لها. فإذا أردت أن ترى كيف تتغير الصين حقاً، وأن تُرد بحكمة على أسلوب الصين في تغيير العالم، فلا بد لك من أن ترى ما وراء القمص المذهلة. قد يبدو هذا بسيطاً، غير أن قوى عاتية تحاربه. فالقصص الجديدة التي تخرج من الصين شديدة النَّقص. فالأخبار في أوقات التغيير الخطير لا بد أن تغفل معظم التفاصيل. والأخبار في الصين تخضع لرقابة صارمة، وهذه الفجوات لا يمكن تجنبها. والعالم عنده ما يشغله أيضاً من حروب، وسياسات محلية، إلى جانب نزاعات تافهة. فالمجموعة الديموغرافية المؤلفة من سكان تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين من العمر، والتي ينبغي لها أن تكون أكثر تركيزاً من غيرها على القرن الصيني القادم هي أيضاً مجموعة أكثر خضوعاً لإغراء التسلية والأخبار الخفيفة التي تركز على تحركات الشخصيات المشهورة، وجماعة مَهووسى تلفزيون الحقائق. وكم ستكون صدمتك إن أنت اكتشفت أن شريكك في الغرفة في عالم الحقيقة يناضل لتحسين مستقبله بدراسة اللغة الصينية، أو ربما يغري نزيل الغرفة المجاورة بمشاركته في قرصنة صناعية مربحة. (وكم سيكون الأمر مبتذلاً أن تجد نظراءهم الصينيين يدرسون

* لقد تَجَسَّم الكاتب ألكس بيلز Alex Beels عناء ترجمة النسخة الصينية التي نُشِرت من مذكرات بل كلنتون حياتي إلى الإنجليزية ثانية ونَشَرها في مجلة هاربر Harper Magazine. وفيها عجائب القول الذي قُوِّله الرئيس كلنتون ولم يَقُلْه في مذكراته.

وكذلك سُرِّقت النشرة العربية لمذكرات بل كلنتون، وأضاف القراصنة الذين سرقوها إلى المؤلف قولاً لم يَقُلْه. وكانت شركة الحوار الثقافي قد حصلت على حقوق النشرة العربية من المؤلف، غير أن القراصنة لم يَأْبَهُوا بالحقوق فسرقوا الكتاب ونشروا ما فيه حسب مزاجهم - الناشر.

اللغة الإنجليزية أو ينكبون على براءات اختراع الأدوية الأمريكية). ولعل ما يزيد في الإزعاج هو سبل تجنُّب الجمهور في بلدان نامية، أسئلة صعبة عن الاستعداد لمواجهة ما لا بد من مواجهته من تغييرات تحركها الصين فتهز بها الأرض.

أين ذهبت تلك المصانع كلها؟

ليس ثمة سؤال أكبر من السؤال عن مصير العمل، فلو بدا في الآونة الأخيرة أن الأخبار المحلية تقدم بانتظام نعي مصانع مجاورة مع فرص العمل التي حَقَّقَتْهَا لأبناء الطبقة الوسطى، وتعطي انطباعاً بأن هناك نزوحاً صناعياً، ربما يعكس ذلك الشعور الاتجاهات الاقتصادية على نحو أفضل مما تعكسه أي إحصاءات حكومية معلنة ترصد ضياع فرص العمل.

وبالرغم من انتشار القلق بشأن انتقال فرص العمل إلى بلدان تنخفض أجور عمالها، فلا تزال حكومة الولايات المتحدة لا تحتفظ بأي إحصاء رسمي يرصد فرص العمل المهاجرة، إلا تلك التي تتطوع بتقديمها الشركات التي تقوم بتغيير ما. (لمعظم الشركات مثبطات تُبعدها عن تقديم بيانات عن قراراتها، في ضوء رد فعل لاذع لمثل هذه التحولات). وقد تكون الأرقام هي الأفضل إفادة في تحديد مقدار الاتجاه، أو فضح زيف فيه. فتحسين الإنتاج، في ضوء ما هو معروف، وما نوقش هنا من قبل، هو المسؤول عن عدد كبير من فرص العمل الصناعي التي هجرت الولايات المتحدة وأصقاع أخرى من العالم، ضمن الاتجاه المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنافس الذي يشكله انخفاض أجور التصنيع في الصين.

وتقدم الصحافة اليومية أدلة منتظمة على أن كثيراً من فرص العمل تصدّر إلى خطوط تجميع أخرى في أماكن بعيدة. وأن إضافة هذه التقارير، تقريراً بعد تقرير، وخبراً بعد خبر، تؤكد على أن تحول فرص العمل يجري كثيراً وفي بلدان كثيرة. وقد أحصت لجنة الاقتصاد الصيني - الأمريكي ومراجعة الأمن هذا الأمر في محاولة تكررها بين وقت وآخر لتغطية الفجوة الإحصائية. ويعد

إحصاء جرى مؤخراً يغطي الفترة القصيرة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2004 يعد بعيداً عن الشمول غير أنه يوحي بشيء ما .

لم تركز الدراسة على الولايات المتحدة فحسب وإنما شملت أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وبلدان آسيوية أخرى. في الأشهر الثلاثة التي غطتها الدراسة. فأعلنت 58 شركة أمريكية، و55 شركة أوروبية، و33 شركة من بلدان آسيوية أخرى عن خطط لنقل فرص العمل إلى الصين. كانت الأرقام أعلى مما كانت عليه قبل ثلاث سنوات. ففي فترة مماثلة من سنة 2001م أعلنت 25 شركة أمريكية فقط عن التحول إلى الصين. وثمة تغيير آخر، وهو أن كثيراً من الشركات التي هجرت العمل في الولايات المتحدة وتحوّلت إلى الصين سنة 2004م نقلت فرص عمل إلى بلدان أخرى منخفضة الأجور في آن معاً.

ولو أننا أجرينا تقديراً استقرائياً لعدد فرص العمل التي فقدت في السنة كلها مقارنة مع الشهور الثلاثة الأولى، تبين لنا أن أربعمئة ألف فرصة عمل قد هجرت مواقع العمل الأمريكية إلى بلدان أخرى على مدار السنة، وهو ضعف عدد فرص العمل التي هاجرت قبل ثلاث سنين. غير أن الأرقام التي جمعتها الوكالات الحكومية الأمريكية، وهي شاملة شمولاً غير سوي في جمع المعطيات الاقتصادية، مثل أي حكومة في العالم، تقلل في تقدير فرص العمل التي تهاجر إلى ما وراء البحار. فالمكتب الأمريكي لإحصاء العمل، مثلاً، ألقى الضوء على أقل من خمس فرص العمل التي هاجرت.

وبالرغم من أن ربع فرص العمل التي هاجرت سنة 2004م ذهبت إلى الصين، فإن دور الصين في الهجرة لا يتناسب مع أعدادها، فإن الضغط الذي تمارسه الصين على البلدان الأخرى ذات الأجور المنخفضة لخفض نسبة القوى العاملة يجعل هذه الدول أكثر إغراء للمستثمرين الأمريكيين الذين يبحثون عن مواطنين أجور القوى العاملة المنخفضة. وذلك هو حال وحدات التجميع في المكسيك التي يُجبر العمال فيها على قبول تنازلات في الأجور تحت وطأة التهديد بفقدان

عملهم وذهابها إلى عمال أقل أجراً في الصين. وتعد شركة دلفي Delphi التي تصنع قطع السيارات من أكبر الشركات التي توظف قوى عاملة في القطاع الخاص في المكسيك، فكانت توظف 70.000 عاملاً سنة 2003م، وكانت الشركة توظف في تلك السنة 5.000 عامل في الصين، وقد بيّنت دلفي أن هذا العدد سيرتفع. كما أوضحت الشركة أنها تتوقع أن تفعل المكسيك حوافزها، ومن ضمنها تخفيض الضريبية، إن رغبت دلفي في أن تبقى ملتزمة التزاماً تاماً بالمكسيك.

ويَنجَلِي دور الصين في التحول في خليط فرص العمل التي تصدر اليوم. فقد تركزت فرص العمل الأمريكية التي ذهبت إلى الصين سنة 2001م في صناعات متنوعة، نحو الإلكترونيات والألعاب التي تجذب الدول ذات الأجور المنخفضة إليها دائماً. وكانت التحولات مقسمة بالتساوي سنة 2004م بين تقاطعات أكبر من صناعات تعكس بوضوح المشهد الصناعي الأمريكي. فوجدت الدراسة أن الشركات الأكثر نشاطاً في نقل فرص عملها إلى الصين سنة 2004م كانت شركات كبيرة، مساهمة، وذات أرباح عالية، ومستقرة تماماً. وإن ثلاثة أرباع مواقع العمل التي تُهَجَّرُ فرص العمل إلى الخارج كانت فروعاً من شركات أمريكية متعددة الجنسيات.

وربما كان أعضاء نقابات العمال هم أكثر تحسُّساً لبريق الصين. ولا يقف الأمر عند حدود تعرض الصناعات الموحدة في النقابات لخطر إلغاء مواقع أعمالهم من قبل أصحاب العمل الذين يجدون دكاكين رخيصة جداً، وغير نقابية في الصين، فحسب، وإنما قد يكون لتحول الدكاكين غير الموحدة نقابياً في صناعة ما يمكن أن تتسبب في تأثير عرية الموسيqa بين الشركات غير الموحدة نقابياً في الصناعة نفسها التي تهجر فرص عملها إلى الخارج أيضاً.

إن التأثير على الاقتصاد الأمريكي بعيد النجعة. فسلب قوة العمل المنظم يضعف أيضاً الدائرة الانتخابية الأقدَر على التنظيم لحماية مصالح العمال في حُجرات الحكومة وفي عُرف اجتماع مجالس الإدارة. ويمكن للشركات الكبيرة،

في غياب ذلك الصوت، أن تَطْرُدَ مَنْ عندها من الموظفين. وعندما أدلى ويليام بورجا William Burga رئيس شركة أهايو ألف سي أي أو Ohio AFL-CIO بشهادته أمام الكونغرس في أيلول/سبتمبر 2004 عن أثر الصين على الصناعة، فقال إنه وقف أمام اللجنة قبل سنتين، ويمكنه أن يتحدث باسم مئة ألف عضو نقابي، غير أن الانكماش الناتج في الصناعة بتر عدد العاملين في الولاية فأنقَصَهُمْ من 850.000 عضو إلى 750.000.

وإن ما يزعج أكثر، من السلسلة المتلاحقة من الأخبار عن فرص العمل المهاجرة، هو ما قد يحمله المستقبل للأمريكيين وسواهم من أبناء الدول الأخرى. فما فرص استطاعة قوى العمل في بلد ما أن تُرَسِّخَ نَفْسَهَا بينما نجد الشركات، بُنْزُوحَهَا إلى الصين وسواها من بلدان منخفضة الأجور، تبتتر قدرة العمال على فرض أنفسهم على برنامج العمل الوطني؟ أو عندما تقاد المصانع الأمريكية، والأوروبية، واليابانية بأشباح البرامج التي تُدير الآلات بمهارات لاتطالها اليد البشرية؟ وإذ تنتج المصانع أكثر، تُحْتَرِّجُ جداول رواتب عمّاله إلى العظم، فماذا يحل بالطبقة الوسطى التي رفعت اقتصاد العالم المتقدم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ فهل سيقضى على العالم المتقدم بموجة هابطة تدمر جميع قواربه؟

وتقول ديبورا وينس سميث Deborah Wince-Smith رئيسة مجلس المنافسة، وهو ائتلاف مُكوّن من شركات أمريكية، وجماعات عمل، ومؤسسات تعليمية: «إن الطريقة الوحيدة للحفاظ على أمننا ورفاهنا تكمن في الابتكار المستمر». وترى وينس سميث أن قدرة الاقتصاد على الابتكار هي مفتاح رفع قدرة الإنتاج، وهي العامل الأهم في قدرة التنافس والنمو الاقتصادي.

ويقول مايكل كُكْس Michael Cox ويعمل في احتياطي دالاس الفيدرالي Dallas Federal Reserve، «إن مشكلة الولايات المتحدة الأساسية هي قلة عدد المقاولين العالميين فيها. وبيئاً أن البلد يستطيع أن يتحمّل تصدير مزيد من

فرص العمل في الصناعة والخدمات، شريطة أن يمتنع الأمريكيون بالمهارات والإبداع، ليقدموا إلى العالم منتجات وخدمات جديدة. ويقول: «ليس ثمة ما يمنع من أن يكون رُبعُ الأمريكيين يعمل في بيوتهم بما يعادل عمل خمسة وتسعين شخصاً في مكان آخر من العالم. إننا إن فعلنا ذلك فإننا نوظف كامل قوانا العاملة».

وثمة لقطة مهمة. إن الابتكار لا يكون ابتكاراً أمثلاً عندما يعمل المهرة في مجموعات صغيرة، أو في عزلة جغرافية، وإنما عندما يتمتعون ببيئة تعطيهم معرفة عميقة بصناعتهم. فمصممو الرقاقات (الجزائرات) الذين أبعدها عن خطوط التجميع لا يحصلون على معلومات راجعة من المحترفين في المصنع تساعدهم على جعل تصميماتهم أكمل. وإن شركات البرامج التي تعمل بعيدة عن ممرات التكنولوجيا العالمية لا تستفيد من تقاطعات العمال الذين يأتون ويذهبون بين الشركات، أو من آراء متبادلة بين زملاء صناعيين أثناء تناولهم وجبة الغداء.

وإذا كان لأمریکا أن تُبقي اقتصادها الأكثر إبداعاً في العالم، فلا بد لها أن من أن تكون الاقتصاد الأكثر كمالاً أيضاً.

ولعل من أكثر أسلحة الصين الاقتصادية قوة هو قدرتها على جذب تجمعات صناعية كاملة، وكسب الكتلة الحرجة من الشركات التي تحفز حمى الإبداع التي تؤدي إلى تجديد سريع. وربما تمضي الاتصالات البعيدة العالمية والارتباطات الهوائية العادية بعيداً في اختصار المسافات لجيش كُكس الأمريكي من مقاولين عالميين، غير أن الأمريكيين الذين يرصدون الفرص في الأراضي البعيدة سيضطرون إلى قضاء كثير من الوقت في إعادة تشكيل شبكة العلاقات التي فُقدت بينما كانت التجمعات الصناعية الأمريكية تحرم البلاد من سكانها، وتغادر، أو كليهما معاً.

كلام رخيص

إن التوجُّه العالمي يفرض على الأمريكيين اتخاذ بعض الخطوات الأساسية. فقد خلص إحصاء أُجْرِيَ مُؤَخَّرًا لعدد طلاب اللغة الصينية في المدارس الثانوية الأمريكية فخلص إلى عدد لا يتجاوز خمسين ألفاً، بينما يكاد عدد الذين يتعلمون الإنجليزية كلغة ثانية في الصين يساوي عدد الذين ينطقون الإنجليزية كلغة أم في الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانية العظمى مجتمعين. غير أنَّ تعليم الإنجليزية ما زال أمامه شوط كبير على الصين أن تقطعه. إذ يجد المتحدثون بالإنجليزية من أبنائها أن الإنجليزية المحكَّية سَتَعَصِي فَهْمُهَا على كثير من مدرسي الإنجليزية الصينيين. ولكن الصين قامت بانطلاقة، وتستمد الصين قوتها اليوم من قراءة الإنجليزية، وليس التحدث بها. وقد يتغير ذلك، كما حدث في أوروبا، إذ تشقُّ وسائل تعلم الإنجليزية طريقها إلى بيوت الناس، حيث التجارة متعددة الجنسيات، التي تنتشر فيها صفوف تعليم الإنجليزية، تقدم الحوافز للعمال لتحسين مهاراتهم.

وقد يكون وجود عدد قليل من غير الصينيين الذين يتعلمون الصينية مقياساً لبطء المدارس في استيعاب التغيير. وليس ثمة شك في أن الولايات المتحدة لم تكن لتجد صعوبة كبيرة في جذب مدرسين للغة الصينية من الذين يتكلمونها كلغة أم إن توفَّرت الإرادة القومية لذلك. وقد يقول قائل: إن من الأفضل تخصيص الطلاب بتعلم مواد أخرى بينما الأطفال في الصين يخصصون وقتاً لتعلم الإنجليزية التي يُنطَقُ بها في أماكن العمل في كل مكان. ويعد اندفاع الصين في تعليم الإنجليزية نعمة لكثيرين في بقية العالم، الذي يرغبون بتأسيس عمل تجاري هناك. فالقدرة على النطق بالإنجليزية هو صنو البنية التحتية الجيدة. أما في الصين، فيقدم الناطقون بالإنجليزية مفتاح التقدم العلمي والتكنولوجي. وإن لهذا الأمر وجهين. فعند الشركات الأجنبية مختبرات أبحاث وتنمية R&D صينية تستطيع أن تستفيد فائدة أفضل من مواهبها إذا استغنت عن الحاجة إلى ترجمة.

ولا بد للمرء أن يتساءل عن المديرين العالميين الأفضل، من هم؟ هل هم أولئك الذين يجيدون الإنجليزية كلغة أم في الصين، ويعتمدون في الترجمة وتوجيه العمال على مديريين يتقنون اللغتين، أم مديرون صينيون يستطيعون التعامل مع عمالهم مباشرة بلغتهم الأولى، ويستطيعون التفاهم مع نظرائهم الدوليين بالإنجليزية؟ وليس ثمة شك في أن وجود عشرات أو مئات الملايين من المتحدثين بالإنجليزية في الصين يوسع أنواع العمل التي تستطيع الشركات الصينية القيام بها أيضاً. وستصبح الهند مركزاً للبرامج والخدمات لشركات عالمية بفضل قوة عمالها الذين يجيدون الإنجليزية. وتستعد الصين لخطوة مماثلة حتى صارت الشركات الهندية تخشى منافستها.

هل نستطيع البقاء في اللعبة؟

إن القدرة على المنافسة تطلب قوة عمل عالية التعليم. ولا يعد الحال في أمريكا، بهذا المقياس، مباشراً، وبخاصة عندما ينظر المرء إلى المدارس الابتدائية والثانوية. فالكثرة العظمى من الطلاب الأمريكيين لا يتعلمون المهارات التي يحتاجون إليها كي يُبدعوا كما يجب للتفتح في مستقبل تحدّد الصين شكله وجوهه.

أجرت إي سي تي ACT - وهي منظمة مستقلة تشرف على اختبارات تقديرات أكاديمية لملايين طلاب المدارس الأمريكيين كل سنة - تقيماً للمدارس الأمريكية عامةً. فكان من بين مليون ومئتي ألف طالب متخرج من المدارس الثانوية، سنة 2004م، الذين خضعوا لامتحان دخول الجامعات، أن حصل واحد من كل خمسة طلاب على درجات تُبيّن استعدادهم لدراسة اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم في المستوى الجامعي. وتوقّع التقييم أن يحصل ربع هؤلاء على درجة C (أي 70 من مئة) أو أعلى في أول مقرر جامعي في علم الأحياء. وكان العدد أفضل قليلاً في الرياضيات، لكن لا يدعو إلى التفاؤل، وتوقّع التقييم أن يحقق الخمسون فقط من خريجي المدارس الثانوية على درجة سي C في أول مقرر لمادة الجبر في الجامعة.

فالحقيقة الجلية هي أن كثيراً من المدارس العامة الأمريكية لاجدوى منها، برغم عقود من الجهود الحثيثة لتحسينها. ولا يكَلّ الأمريكيون ولا يَمَلُّون من وضع خطط لتطوير حال مدارسهم، ويركزون على المناهج المفتوحة من جهة، وعلى درجات الامتحان من جهة أُخرى، وعلى احترام الذات من جهة ثالثة. إن جميع ما تقدم جدير بأن يعد أفكاراً جيدة، غير أنها لا تكون فعّالة بمفردها. فالسياسات المحلية، والإيديولوجية، والثقافة الدينية، وسياسات المصالح الخاصة ربما تستطيع أن تُصلح الحال. وإن حرية الأمريكيين في التبذير في الاستهلاك غير المنتج على حساب التعليم لا يترك للمدارس من التمويل إلا القليل. (يعارض أصحاب الأملاك، في بقاع كثيرة من البلاد، جهود رفع ضريبة الأملاك لتحسين المدارس العامة. فمِنطقة الخليج في كاليفورنية، وهي أرض أصحاب الملايين من التكنولوجيين والعاملين في شؤون المعرفة، لا تستطيع تحمل نفقات الصيانة الدورية لمدارسها، وقد اضطرت لأن تطلب من المعلمين تحمُّل تخفيض رواتبهم). يزيد الطين بِلَّةً، أن إغراءات الرواتب المرتفعة لقوة العمل الخاصة للذين يَمْتَمُّون بمهارات متواضعة في العلوم والرياضيات، أو أولئك الذين يملكون إبداعاً قابلاً للتسويق ويمكن أن يكونوا معلمين، فإنهم يودعون موهبتهم الأساسية خارج غرف الدرس. ويندُر أن يكون أساتذة العلوم والرياضيات من حملة الشهادات الجامعية في العلوم أو الرياضيات.

لا يمكن للمرء إلا أن يحيط به اليأس من نظام التعليم، ما لم يَتِمَّ تغيير جذري في الإرادة العامة، تغييراً يجعل المدارس أولوية وطنية عليا لشعب راسخ المعرفة بأن كل درس لم يُدرَس، كما ينبغي، يعادل فرصة عمل ضائعة.

فإذا كانت المدارس الابتدائية والثانوية قاصرة، أليس التعليم العالي الأمريكي مُتَفَوِّقاً على أي تعليم عالٍ في أي بلد آخر؟ أجل - مازال كذلك حتى اليوم، غير أن قوى الجامعات الأمريكية المقارنة في تخريج المهرة المتفوقين آخذة في الأفول. لقد غُطِّي التحدي الذي يواجه البرامج الهندسية الأمريكية لإنتاج مهندسين.

غير أن الخطر الذي لا يقل أهمية هو تراجع قدرة الجامعات الأمريكية على جذب النخبة من الطلاب الأجانب الألمعيين. وقد يكون جزء من المشكلة قصير الأمد، فربما لم يُمنح الطلاب الأجانب تأشيرة دخول لأسباب الحذر الأمني بعد 9 / 11، وسوف تخف وطأة هذا الحذر بعد أن طورت الولايات المتحدة نظام تدقيق أسرع. غير أن بلاداً أخرى قد أفلحت في الوقت القصير بعد 9 / 11 في جذب أفضل طلاب العالم، وصارت الولايات المتحدة مجرد واحدة من بلدان كثيرة يختار الألمعيون بينها.

ليس الجهل نعمة

لابد أن يستعد مواطنو الدول المتقدمة لاقتصاد المعرفة مع اختفاء فرص العمل الصناعي القديمة، وهو مكان عالمي يفضل الثقافة على العضلات المفتولة. فالطلاب الذين يبحثون عن مهنة، والعمال الذين يبحثون عن أعمال جديدة، يوجهون غالباً إلى متابعة عمل في مكان عمل فكري في مرحلة ما بعد الصناعة. وبالرغم من ذلك، فإن عمل العامل في مجال المعرفة يُساء فهمه. كانت برامج كومبيوتر وادي السيليكون تعد صورة مصغرة عن العاملين في مجال المعرفة، وما زال هناك كثيرون يرون أعمالهم تُنقل بسهولة إلى مبرمجين منخفضي الأجر وراء البحار. فالأقل حسانة هم المبرمجون مرتفعو الأجر الذين يقومون بالبرمجة التقليدية على قطع من مشاريع الآخرين.

يجب أن يتمتع العاملون في مجال المعرفة، حسب الرأي السائد اليوم، بأكثر من مهارات مبنية على قواعد كي يؤديوا مهمات معقدة وسريّة تُنقل بسهولة إلى شخص آخر يتقن القواعد ذاتها. لذلك، وبرغم سنوات الدراسة المكلفة في المجال الذي كان يعد بعمل هانئ مدى الحياة، فإن كثيراً من المبرمجين يجدون أنفسهم الآن بلا حول ولا قوة أمام المنافسة الخارجية. بالمقابل، فإن زملاء لهم يستحضرون تطبيقات جديدة في البرامج، واستخدامات جديدة لجذاذات الكومبيوتر، وأساليب جديدة لصناعتها، يزداد دخلهم.

وثمة سوء فهم آخر لاقتصاد المعرفة هو أنه ينطبق انطباقاً رئيساً على اتصالات وصناعات عالية التكنولوجيا. فالدول تستطيع منافسة الصين في أجورها المنخفضة والمهارات العالية فقط إذا كان مواطنوها مستعدون لأن يجعلوا من أي عمل عملاً عالي التكنولوجيا. وتقول دُورا وينس سميث Debo-Smith rah: «ليس ثمة صناعات منخفضة التكنولوجيا، وإنما هناك شركات منخفضة التكنولوجيا».

فالمزارع يعد عاملاً في مجال المعرفة في الاقتصاد الأمريكي الحديث. وإذا زرت مزارع ذرة وفول الصويا في بكين، إلينوي، فإنك سرعان ما تلحظ المكونات الثقافية لعمله. قد يبدأ النهار بزيارة الكمبيوتر، حيث يتفقد ويحلل أسعار محصول اليوم في غرفة تجارة شيكاغو، ويستعمل نماذج النكوص الأخيرة ليكيف مبيعاته التي ستسلم في المستقبل وخياراته في سوق السلع، ثم يضغط مفتاحاً ليرسل طلبه إلى حساب سمساره أون لاين [الموصول على الخط]. وربما يتفقد حال الطقس اليوم من الأقمار الصناعية. ثم تراه في الحقل، يدير آلة زراعية رائعة، هي آلة جون دير 9650 إس تي إس John Deere 9650STS المركبة ذات التحميل السريع، التي ربما كانت الآلة الزراعية الأكثر إنتاجاً والتي تحمل نظام قيادة آلي، وجي بي إس GPS Global Positioning System (نظام فضائي لتحديد موقع ما على الأرض)، ويتحكم الكمبيوتر بالحصاد المراقب. لقد صممت شركة دير Deere الآلة لتكون على أوتوماتيكية عالية تجعل المزارع لا يشعر بالتعب بعد يوم كامل من العمل في الحقل، فتتركه نشيطاً يستطيع التسوق وشراء بذور مُهَجَّنة ليزرعها في الموسم القادم، ويختار من بين أنواع كثيرة من المحاصيل المُهَنْدَسَة جينياً genetical في المُخْتَبِرَات العلمية الزراعية الحكومية العامة والخاصة. ويستطيع زارعو الذرة والفاصولياء اليوم تقديم منتجات في سوق الصين بكلفة أقل من كلفة مزارعي الصين أنفسهم، وهم العُمال الأقل أجراً على كوكب الأرض.

ولو أن صانعي المعدات الزراعية الأمريكية وجدوا طُرقاً لقطع الثمار أوتوماتيكية، لجعلَ تفاح واشنطن وبرتقال فلوريدا زارعي الفواكه في الصين يجرون لتحصيل أموالهم. (برغم أن ذلك سيسبب مزيداً من البطالة في أوساط العمال المهاجرين من أمريكا اللاتينية الذين يعملون في قطع التفاح والبرتقال). وكانت المختبرات الأمريكية رائدة في إدخال المواد الصيدلانية في الغذاء وهندسة محاصيل تقاوم الأمراض وفواكه وخضار بنكهات وهيئة جديدة لا تقاوم، وإن الصينيين الذين يُحبون الطعام سيتوقفون إلى استيراده.

وعندما تتحول المصانع الأمريكية من كل نوع إلى مصانع ذوات تكنولوجيا عالية، فلا بد من أن يتمتع العمال الذين يديرونها بمهارة كافية لتشغيل الآلات المعقدة وصيانتها، والتعامل مع قواعد بيانات المخزون والإنتاج، وأن يكونوا على دراية أساسية لازمة للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة التي تدخل مصانعهم. وقد أصبحت أعمال الخدمات التي لم تكن تتطلب إلا القليل من العلم، تتطلب اليوم مهارات عالية، وبخاصة تلك الأعمال التي تُوفّر أجراً أفضل من الحد الأدنى.

إن تحويل كل عامل إلى عامل متقدم في المعرفة حلمٌ يستحيل تحقيقه. أما تأسيس نظام تعليم أمريكي يُنتج عمالاً أكثر معرفةً فليس بحلم، وإنما هو إرادة وطنية.

غير أن هذه الإرادة الوطنية غير متوفرة اليوم. ولا بد من حدوث أزمة لتحقيق هذا الإجماع. فعندما تعرضت أمريكا إلى خطر فيما مضى من أيام، دَعَمَ الأمريكيون تغييراً واسعاً في التعليم، وبخاصة عندما أيقظ الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة بإطلاق قمر سبتك Sputnik الصناعي سنة 1957م. وإنه ليثير السُّخرية أن لا يُهدد الشيوعيون العسكريون مستوى المعيشة الأمريكية، بل الذي يُهدد هو منافس رأسمالي - شيوعي، يكون منافساً اقتصادياً مرعباً أكثر.

فما مدى قُرب الولايات المتحدة من أزمة تَنافُسيَّة؟ لم تُقدم الصينُ بعدُ التكنولوجياَ ولا المنتجات الإلكترونية التي تُغيِّرُ العالم، والتي تعد سمة مميزة للاقتصاد المتقدم، لكنَّها سَتَفْعَل. فالعبقريَّة التي انْصَبَّتْ حتى الآن على إنشاء مصانع كبيرة لن تلبث أن تتجَلَّى في منتجات عظيمة وأَسْماء تجارية كبيرة تُقدم إلى العالم أنواعاً وتحسينات لا تُضاهى. وسوف تُضطر اليابان إلى اقتسام رفوف السِّلَع الإلكترونية الراقية ومحللات التصوير، وستُنافس الصينُ فرنسا وإيطاليا في سوق الإكسسوارات الفاخرة؛ وستواجه كوريا صعوبةً في بقائها متقدمةً على الصين في بناء السُّفن وتَصْمِيمِها.

وقد تجد الأُمَّمُ تَقَدَّمُها على الصين يتَلاشى فجأةً بِتَحَرُّكِ شخص واحد. ففي أيار/ مايو سنة 2004م، انضم ستيف تشن Steve Chen - وهو أحد أهم رُواد تصميم سوبر كومبيوتر في الولايات المتحدة- إلى شركة جلاكتك كومبيوترج شِنْزِهِن Galactic Computing Shenzhen Co., Ltd، وهي الشركة التي يدعُمُها مُسْتَثْمِرُو هونج كونج وكثيرٌ من جامعات الصين. وإن المشروع الذي يهدف إلى إنتاج سوبر كومبيوتر عالمي في الصين، عَرَضَ كومبيوتر - حاسباً - سريعاً، تكفي سرعته لأن تضعه ضمن أسرع 250 كومبيوتر في العالم. وقال ديفيد كَيْس David Keyes، أستاذ الرياضيات التطبيقية في جامعة كلُمبية لصحيفة نيويورك تايمز New York Times: «أما الرِّخَم (في سوبر كومبيوتر)، فإن الصين هي البلد الأسرع ارتقاءً في العالم». وأبرزت صحيفة شايئة تُدِي (الصين اليوم) China Today في تشرين الأول/أكتوبر 2004م عنواناً رئيساً يقول إن «الصين ستقود قطاع العمل في سوبر كومبيوتر»، وأعلنت الصحيفة أن الصين قد تكون موطن السوبر كومبيوتر الأسرع في سنة 2005م، وأن «الدولة ستحتفظ بجميع حقوق الملكية الفكرية لمُعالج البِيونيك bionic والتطبيقات المتعلقة به». وقد درس تشن، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة من تايوان سنة 1975م دراساته العُلُيا في جامعة إيلنوي Illinois ثم عمل فيما بعد عند كراي ريسيرتش الرائدة في

بحوث السوبر كومبيوتر Cray Research supercomputer pioneer . قال تشين للتايمز: إنه انضم إلى الشركة الصينية لأن رأس ماله الذي يمكن أن يستثمر في السوبر كومبيوتر قد نضب في الولايات المتحدة.

وثمة طرق أخرى تُشعرنا أن الوقت ضيق. قد تظهر الصين بين عشية وضحاها أكبر صانع وأكبر مستهلك في العالم للسينما، وألعاب الكومبيوتر، وبرمجة الكومبيوتر، والموسيقا. وإن جُلَّ ما تحتاج إليه هو قليلٌ من حرية التعبير وانضمام الموهبة الصينية إلى شركات الإعلام العالمية. وقد سمحت الولايات المتحدة أول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 للشركات الصينية بدخول مشاريع إنتاج تلفزيوني مشتركة مع شركات أجنبية، نحو: فياكوم Viacom، وسوني Sony، ونيوز كورپ News Corp.. وفي ضوء تسهيلات اللغة الإنجليزية المتنامية في البلاد، وإن تراث القرون الصينية من الحكايات والأداء التقليدي ستجد طريقها إلى وسائل الإعلام الحديثة، كإبداع رائع وتكريس أخذ للممثلين الصينيين، فتنتقل إلى وسائل ترفيه عالمية. وستدخل الصين، شيئاً فشيئاً، بيوت العالم، وأماكن العمل، وستشارك العقول مشاركة متزايدة. ولن يكون هناك شيء مادي، أو ثقافي، أو تعليمي لا تطاله ذراع بلد هي أكثر البلاد ازدحاماً بالسكان في العالم. وإذا أرادت أمريكا أن يبقى إنتاجها فعالاً، ينبغي عليها أن تبقي مهاراتها، وثقافتها الرفيعة، وبراعتها التخيلية في مستوى عالمي، وأن يكون كل ذلك في كل يوم أفضل من اليوم السابق. يجب أن تُصبح أمريكا ذاتها مكاناً جديداً.

ابْتِسَامَةٌ بِالْإِكْرَاهِ

أنى للولايات المتحدة أن تتكيف مع تحدٍ منافس له قوة لم يسبق لأمریکا أن واجهتها؟ فهل يكون نقل الموهبة، والتكنولوجيا، ورأس المال جزءاً من ديناميكية لا مناص منها؟ أم أن للولايات المتحدة، أو لأي بلد آخر، قوة لتشكيل مستقبلٍ ينعم فيه الجميع بالرفاه؟

فالأمريكيون الذين يبحثون عن الجواب وعن عمل يجب عليهم أيضاً أن يجدوا سبيلاً يجعل قيادة أمريكا ترى أن كلَّ وَمُضَةٍ من نهضة الصين تَسْتَحِقُّ اهتماماً وطنياً مثل الجَلَبَةِ التي تَجْرِي على النقاط السياسية الساخنة الأَوْضَح. وفي الوقت الذي تَلْتَفِتُ فيع جميع العيون نحو ما يُسَمَّى صِرَاع الحضارات بين الإسلام والغرب، فسوف يكون للصين الأثر الأعظم في العالم في المدى البعيد. وبرغم الهواجس التي تحدث بين وقت وآخر في مدن المعامل، والتعرفات التي تفرض على ما يُسْتَوَرَد في ذُرْوَةِ الموسم الانتخابي، فإن القادة الأمريكيين يميلون إلى رؤية نهوض الصين تحقيقاً لحلم دُعاة السوق الحرَّة، حيث يقود المستثمرون البلاد إلى الثروة، والديمقراطية، والاعتماد السلمي المتبادل مع بقية العالم الحر.

إنها نظرية جميلة، وقد تكون صحيحة في النهاية. وليس ثَمَّة دليل يمكن أن يُبْنَى عليه تَبَبُّو مثل هذا. فأيهم في هذا العالم الواسع، شديد الوطنية، أو الديكتاتوري، أو الشيوعي-الرأسمالي يقدم سابقة تاريخية للأوطان؟ والجواب هو: ليس ثَمَّة بلد آخر، للأسف. فعندما يتعلَّق الأمر بالصين، نَجِدُ التفاضل ذاته ليس دائماً سبباً للتفاضل.

ويعمل الرّسميّون الصينيّون جهدهم لطمأنة العالم إلى أن الصين لا تُشكّل تهديداً لأحد. وربما كان الإنجاز الأهمُّ للحزب الشيوعي الصيني هو أنه اكتشف، بعد سنوات اليأس المتعاضم والشك، كيف يَغْرِسُ التفاضل في الصين. ففي أرض ما زالت الكنْزَةُ العُظْمَى من سكانها يعيشون يومهم في مأوى كئيب ومال شحيح، يكون التفاضل مورداً أساسياً، يتدفق حيث يُتَوَقَّع، عبر الصحافة التي تمسك الحكومة بزمامها، وحيث يجب على محرريها ومراسليها أن يَصْفروا أنغاماً سعيدة.

خذ مثلاً جريدة سنج باو ديلي نيوز Sing Pao Daily News الصادرة في هونج كونج، فقد نشرت أن وزارة الدعاية قد أَصْدَرَت قبيل المؤتمر الكبير السادس عشر للحزب الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2004م، ثلاثين توجيهاً داخلياً لمراكز بيع الصحف الصينية تذكرهم بأن يقودوا العامة قيادة صحيحة

وأن يشجعوا الكتابة الإيجابية التي تذكر «قصصاً سعيدة عن أشخاص طيبين». وتلفت انتباه المنظمات الصحفية وتبَّهها ألا تتشر موضوعات عن مقدمي العرائض الذين يأتون إلى بكين بحثاً عن تعويض عن ضياع بيوتهم. وَيَنْصَبُ التفاؤل الذي ترعاه الدولة في مكاتب البلاد الريفية والبلدية، حيث النماذج القياسية لمشاريع كبيرة - ما يزال كثيرٌ منها يبحث عن تمويل من مستثمرين في القطاع الخاص - فتجلس هذه النماذج فخورة على مكاتب المسؤولين.

ولا يتكلم كلُّ قيادات الهاتفين لنظامهم في الصين اللغة الصينية الرئيسة. فيتكلم كثيرون الإنجليزية، أو الألمانية، أو الفنلندية فقط، ويعملون في شركات غربية، يذرعون سوق الصين جيئةً وذهاباً، أو يعملون في شركات استشارية كبيرة ترى الصين مكاناً تستطيع أن تقود منه عملاءها الكبار عبر طرق تغيير كاملة. وينتخب ويشكو مسؤولو الشركات، في الوطن، من النظم الحكومية المرهقة، وقوانين التوظيف، والمسؤوليات القانونية، وثقل التزامات الرعاية الصحية والتقاعد، ويشتكون، وكأن حكوماتهم هي ألد أعدائهم. بينما يتحول الإداريون التنفيذيون والعاملون في شركاتهم، في الصين، إلى صنفٍ آخر فيصبحون، لفرط حرصهم على إرضاء الحكومة الصينية، عملاء غير رسميين لوزارة الدعاية، ويربطون وجهات نظر شركتهم بالخطاب الرسمي الصيني.

وإن أحد معايير أثر آلة الأخبار الطيبة في الصين يتجلى في ردود الفعل الآلية للمقيمين الغربيين في البلاد على الأسئلة التي يطرحها الغرباء. فأسأل، مثلاً، عن سجل البلاد في حقوق الإنسان، الذي يعد سيئاً جداً بكلِّ مقياس غربي. أو أدكر أهوالاً وقعت - كالقمع الصارم في ميدان تياننمين، والقمع الوحشي لحركات الفلاحين الاحتجاجية، واحتلال التيبِت والهيمنة الثقافية عليها، وعلاقات الصين الودودة مع أنظمة أجنبية بالغة في السوء (ومنها بورمة، وكورية الشمالية، والسودان، وإيران) التي ترفضها الدول الكبرى الأخرى، أو الإخضاع العنيف الجاري في معظم الأحوال للمتدينين المتطرفين، ومنهم جماعة

فالون فالن جنج Falun Gong وبوذيو التيب، والروم الكاثوليك. وأفصح عن قلقك من الرقابة التي تمارسها الصين على الصحافة، وكيف تتابع وتحظر على مواطنيها استخدام الإنترنت والرسائل الهاتفية. صرّح بالحقيقة البسيطة بأن الصينيين لا يسمح لهم بأسرة كبيرة. واسأل عن نظام الحزب الواحد في الصين، وذكّر المُستَمع بأن الحزب الشيوعي غير ديمقراطي ومتجدد باستمرار. إنها مجرد قائمة قصيرة بالمساوئ الشائعة التي تُوجّه للصين، فالمواضيع لم تتغير كثيراً مع الزمن. ولابدّ أنّ هناك جانباً صينياً لكل موضوع. ولما كانت الصحف هي الناطقة بلسان السلطة، فإن الحكومة الصينية تملؤها بأجوبة عن الشك والريبة الغربية. وإن كثيراً من أسباب الحكومة يستحق بعض التأمل. وإن النظام الصيني يقدم، فيما يبدو، لسكان البلاد حياة أفضل. وتُبَرِّز هذه الحقيقة دائماً لتبرير بطء الإصلاحات السياسية في الصين. وتبقى الصين أرضاً لقمع سياسي فولاذي القبضة وللوصية الحكومية الشاملة وبخاصة الحكومات المحلية. ولعل ما يثير انتباه الزائر الذي يتحدث مع الأجانب المقيمين في الصين، الشمولية التي يُردّدونها كاللبغاوات لأقوال آلة الدعاية الحكومية الصينية. فيقولون: إنهم يشعرون بالأمان في الصين، وإن البلد يحتاج إلى الاستقرار، ولا يحتاج إلى الديمقراطية. ويقولون: إن الفوضى هي ألد أعداء الصين، وإن الإصلاح السريع قد يُحرّض الفوضى. ويقولون: إن حكومة الصين لا تُهمل الفقراء، ولأمريكا مشكلاتها الكثيرة أيضاً، نحو: الرغبة الوطنية لخوض الحروب.

ويقول أحد الصحفيين الأجانب الذي يتكلم الألمانية: «إني لیدهشني كيف يُقنِعُكَ ذلك، فأنا صحفي، وأجد نفسي غارقاً في ما يريدون بثّه من رسائل. فالمشكلة هي أنني بمجرد خروجي من البلاد أستطيع أن أرى الأمور على حقيقتها. لا بد أن تُعطي الصينيين حقّهم، إنهم بارعون حقاً في لعبة الإشراف في الرأي. إن هذا الضغط لإلحاق الآخرين بالخط السياسي للحزب يترك أثراً كبيراً في سبُل تعامل العالم مع نهضة الصين. إذ يُتَوَقَّع من الأمريكيين وسواهم من

المديرين التنفيذيين الأجانب أن يتَمَلَّقُوا التَّصْوِيرَ [أو التَّفْيِيقَ] الصيني الرسمي للحقيقة، فالموضوعات المَهْمَّة التي تَتَعَلَّقُ بالاقتصاد، والأمن، والتجارة لا تُناقَشُ أبداً بالدقة التي تُناقَشُ بها في عواصم العالم الأخرى. وتتوقع الحكومة الصينية من الأجانب الذين لهم أكبر المصالح في الصين أفضل سلوك. فالشركات ذات المصالح في الصين والتي تطرح موضوعات مفصلة تتعلق بالعوائق التجارية، وقيمة النقد، ومحاولات الحكومة الصينية التلاعب بالتجارة لصالح الشركات الصينية، أو تتساءل عما إذا كانت الحكومة الصينية تدفع رسوماً كاملة عن التكنولوجيا، يمكنهم أن يتوقعوا أسوأ معاملة من مسؤولي الصين. معاذ لله أن ترفع الشركات الأمريكية أو الأوروبية راية احتجاج على تَرَدِّي البيئَة في الصين، أو حقوق العمال، أو الحريات الدينية. وقد تحدث المدراء التنفيذيون مراراً وتكراراً في مجالسهم الخاصة، وهمساً، عن العوائق الحكومية الكثيرة التي يواجهونها في الصين، وتراهم يطلبون ممن حَضَرَ ألا تروى أخبار تجاربهم تلك فهم ما زالوا في مفاوضات مع الحكومة الصينية ويخشون أن يقضي أيُّ شيء سلبي يقولونه على آمالهم في الحصول على أي مكسب يأملون الحصول عليه من سوق الصين. وعندما تكون الشكوى أمراً لا بُدَّ منه فيجب أن تثار عبر المجموعة الغافلة لهيئات التجارة الخارجية أو على نحوٍ غير رسمي من خلال قنوات دبلوماسية.

مناورة الهجوم المثلث

إذا كان للأمريكيين أن يقدرُوا أهمية الصين حق قدرها فإن عليهم أيضاً أن يعترفوا بأن حقيقة أمريكا هي التي تجعل الصين قوية. فقادة العالم الذين يزورون كثيراً بكين اليوم يرافقهم بطانة من وزراء الصناعة، والتجارة، وأرباب الأعمال التجارية، يأتون إليها ليُبْرَمُوا اتفاقيات تبلغ قيمها بلايين الدورات. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إنهم يأتون أيضاً ليتحدثوا عن القوة، وليست القوة

لأنفسهم فحسب، وإنما ضد الولايات المتحدة. فأمام شكوى العالم الجادة من الصين، فإنها تبقى البلد الوحيد الذي يستطيع أن يُشكّل الثقل الاقتصادي والسياسي الموازي للولايات المتحدة.

وعندما زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jaques Chirac الصين ثانية في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2004م مع أربع وزراء واثنين وخمسين رجل أعمال فرنسي، تضمنت لقاءاتهم ذات المستوى العالي، كما هو متوقع، نقاش بيع زبدة الصناعة الفرنسية: القطارات السريعة، وطائرات الإيرباص، ووحدات الطاقة النووية، والمعدات العسكرية الثقيلة. (وحصل الرئيس الفرنسي على طلبات تُقدَّر قيمها بـ 4 بلايين دولاراً. لكن المحادثات تضمنت أيضاً مجموعة من المؤشرات رأت فرنسا فيها أن علاقتها بالصين تشكل حصناً ضد سيطرة أمريكا على العالم. وقد أوضح شيراك أنه لن يوجه انتقاداً علنياً لسجل الصين في حقوق الإنسان. كما أدلى شيراك بملاحظات مُبطنّة، كانت موضع تقدير كبير ضد تاوان، التي فاتحت الحكومة الشيوعية أثناء زيارة شيراك في موضوع تخفيف الستمئة صاروخ التي توجهها الصين نحو الجزيرة.

وإن طبيعة التجارة اتخذت شكلاً معادياً لأمريكا، فقد ترأس شيراك والرئيس الصيني هو جيانتاو Hu Jiantao احتفالاً وقعت فيه هيئة الطاقة الذرية الفرنسية على إفادة وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية من خبرتها الواسعة لتطوير برنامج لنُكس Linux مفتوحة المصادر لاستعمال الكومبيوترات الشخصية، وأجهزة الكومبيوتر المحمولة، فيسمح للفرنسيين مساعدة الصينيين على التغلب على شركة مايكروسوفت الأمريكية وتقديم هدية للشعب الصيني تبشر بالخير عندما يحين وقت تسليم العقود لوحدة الطاقة الذرية.

وقال جان بيير كابستان Jean-Pierre Cabestan، وهو خبير في شؤون الصين في المركز القومي الفرنسي للبحث العلمي في باريس French National Center for Scientific Research، قال في معرض حديثه عن

رحلة شيراك إلى الصين سنة 2004م لصحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون: «إن فرنسا تحب أن تلعب الورقة الصينية ضد الولايات المتحدة. فعند شيراك رؤية متعددة الأقطاب للعالم، والاقتصاد ركن مهم وحساس فيها».

غير أن فرنسا ليست البلد الأوروبي الوحيد الذي يلعب الورقة الصينية. ويقول ديفيد شامبو David Shambaugh، مدير برنامج سياسة الصين في جامعة جورج واشنطن، «إن عرض العلاقات الأوروبية - الصينية وعمقها يثير الإعجاب، والأهمية العالمية للعلاقة تضعها في مجال يتشكّل في الشؤون الدولية. ويقول شامبو: إن تجارة أوروبا مع الصين تتسارع بانتظام، وقد نمت 25 بالمئة سنة 2003م وارتفعت ثانية قريباً من 40 بالمئة سنة 2004م. فالاتحاد الأوروبي والصين كلٌّ منهما يكون الشريك التجاري الأكبر للآخر، سيبتادلان بضائع قيمتها أكثر من 200 بليون دولار. وقد استثمر الأوروبيون في سنة 2004م أكثر من 40 بليون دولار، ويَتَوَقَّع أن يزيدوا أكثر من 30 بليون دولار أًخر. وتؤوي الصين اليوم أكثر من ثمانية عشر ألف شركة أُسِّست بأموال الاتحاد الأوروبي وإمكاناته.

وتجري فرنسا وبريطانية العظمى، على الصعيد الجيوبولتيكي، مناورات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة الصينية (وكذلك تفعل الولايات المتحدة)، ويُعدُّ الاتحاد الأوروبي مزيداً من العمليات العسكرية المشتركة. وما شيراك إلا واحداً من ستة عشر قائداً أوروبياً بذل جهوداً كبيرة لإنهاء المقاطعة الدولية التي تمنع بيع الأسلحة للصين، متجاهلاً حذَرَ الولايات المتحدة من شراء الصين سلاحاً متقدماً قد تستخدمه ضدها، إن تحركت الصين بعمل عدواني ضدّ تايوان. ويقول شامبو، تجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي الصيني أجرى مئات الاتصالات مع أحزاب سياسية في أوروبا كلها على افتراض أن عند الأحزاب الاشتراكية في القارة ما تُعلِّمه للصينيين عن التطور السياسي والإصلاح.

فهل تكون شراكة الصين وأوروبا أسهل من شراكة الصين والولايات المتحدة؟ والجواب، هو ربما. فليس لأوروبا أي انجذاب تاريخي أو سياسي نحو تايوان، وهي تلتزم التزاماً واضحاً وصارماً بسياسة صينٍ واحدة. وليس لدول الاتحاد

الأوروبي مصالح إستراتيجية تُذكَر في آسيا، بينما نجد الولايات المتحدة على خلاف ذلك، فلها حضور عسكري قوي في آسيا والمحيط الهادي ولديها محذور إقليمي مهم، ومطالب غير قابلة للتفاوض.

ولعلّ الأهم من ذلك أن الصين وكثيراً من بلدان الاتحاد الأوروبي يفقدون الثقة أكثر فأكثر بالولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة هي التي حثت الصين على التخلي عن حماسها الثورية والانضمام إلى التيار الرئيس من الدول الملتزمة بعالم مستقر، وتزدهر الصين اليوم في ظل الحال الراهن، وتعتمد رغبتها برفع مركزها على عالم أبعد ما يكون عن الاضطراب. فترى فرنسا، وألمانيا، ومُعْظَم دول الاتحاد الأوروبي الصينَ شريكاً أكثر التزاماً باستقرار العالم من الولايات المتحدة، المُستعدة اليوم للدفع بعنف ضد النظم الدولية.

ويلاحظ شامبو أن فرنسا والصين تتزعمان الجهود لكَبْح جماح الولايات المتحدة من خلال منظمات دولية، كالأمم المتحدة، وتكوين عالمٍ مُتعدّد الأقطاب. وتليهما ألمانيا، وإسبانيا، والدول الإسكندنافية.

وسواء اعتقدت أن الولايات المتحدة كانت مُحَقَّقة في شَنْ حرب على العراق أم لا فإنك تستطيع أن ترى السبب الذي يجعل كثيراً من الدول الأوروبية حذرة في تعاملها مع الولايات المتحدة اليوم. لقد التزمت الولايات المتحدة ببرنامج عمل يركز على الاحتواء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، انضمت به مع أوروبا الغربية في جبهة موحدة ضد الشيوعية السوفيتية. وكان منطقياً أن يفترض العالم أن تبقى سياسة الولايات المتحدة الخارجية ثابتة مع إدارات أمريكية وأكثريات تشريعية مختلفة. وقد تغيّر ذلك عندما بدأت الولايات المتحدة سياساتها التي أدت إلى الحرب الاستباقية على العراق. فالخوف من الموقف الأمريكي يتجلّى في الطريق الأمريكي إلى الحرية، وأنه قد شُقَّ بالدبابات، والصواريخ، وقوافل القوات وليس بالترج الذي فكك الشيوعية على مدى أربعين سنة. وبِعَضِّ النظر عن صحّتها أو خطئها، فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية لم تعد ثابتة.

أما الصين وحلفاؤها الجُدد في الاتحاد الأوروبي، فإنهم يرون أن محور أوروبا - الصين يقدم خطة طوارئ لمواجهة التقلب الأمريكي.

وبينما يدعم الأوروبيون نمو الصين الاقتصادي في عالم متعدد الأقطاب، ويجدون في شراكتها ثِقْلاً موازناً لهيمنة الولايات المتحدة، فإنهم يغامرون بمقايضة مجموعة من الأخطار المتوقعة التي يشكلها الأمريكيون بأخطار جديدة تشكلها الصين عندما تصير أغنى.

وبرغم أن تطلعات الصين العسكرية الجيوبولتيكية بعيدة المدى، أبعد من أفق هذا الكتاب، غير أن خطر الطرح الأوروبي تلخصها كتابات جون مرشايمر John Mersheimer، المنظر السياسي ذو النفوذ القوي من جامعة شيكاغو، الذي ينادي بمدرسة «واقعية» للعلاقات الدولية، تهدف إلى معرفة الأبعاد التي تصلها الدول، كبيرها وصغيرها، في إظهار الحدود القصوى لقوتها، بما يضمن بقاءها. أخذ مرشايمر بنظرة تاريخية طويلة لسياسات القوة في كتابه The Tragedy of Great Power Politics الذي نُشِرَ سنة 2001م، والذي يقول فيه إن القوى الكبرى تدأب لممارسة هيمنة عسكرية على مجالات نفوذها، وتبحث باستمرار عن أساليب لاستعراض قوتها أمام منافسيها. وإن قدرة الصين على إظهار تحدٍّ عسكري مُقنِع للولايات المتحدة ما زال بعيد المنال. (وقد خلص تقريرٌ صدر مؤخراً عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن قوة الصين العسكرية لن تعادل قوة تايوان الصغيرة قبل سنة 2006م). غير أن البروز الاقتصادي السريع للصين يُحوّل آتته العسكرية إلى قوة قتالية أغنى، وأفضل تجهيزاً، وأكثر تطوراً في تكنولوجيته، كما يُعطي البلد نفوذاً أكبر في صياغة علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الأخرى. وقد ضبط الأثر المُهدِّئ لقوة الولايات المتحدة العسكرية الطاغية في شمال شرق آسيا النزاع المسلح لفترة طويلة. ومع بروز الصين وأوروبا، يصبح السلام متوتراً توتراً خطيراً.

الصين تَقْتَفِي أثرَ قَدَمِ أمريكا في آسيا

لأبَد أن تكون علاقة الصين بأوروبا موضوعاً ضاغطاً على الأمريكيين والأوروبيين. غير أن المجموعتين ينبغي أن يتنبَّها أيضاً إلى دور الصين في آسيا أيضاً. فقد أعلنت حكومة الصين في السنوات الأخيرة، أن اهتمامها ينحصر في «نهضة سلمية» وليس في هيمنة إقليمية. وقد قدم مسؤول كبير في السياسة الخارجية في الحزب الشيوعي إلى الدول الآسيوية الأخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، في اجتماع دولي في منتجع صيني في جزيرة هاينان Hainan، تصوراً عن المنطقة «فتتهد مجتمعة» في سلام وازدهار. فرأت بعض الدول الأخرى في لغته لهجة هجومية واضحة، تُذَكِّر بالمطالب المماثلة الزائفة التي طرحها مرّة الإمبرياليون اليابانيون في آسيا، ثم طرحها بعد ذلك الجيل الأول من العقائديين الشيوعيين الصينيين.

وتلجأ الحكومة الصينية، العاملة بعصبية جيرانها، إلى تكرار نواياها السلمية في العلن. وانضمت الصين، سنة 2003م، إلى الأعضاء العشرة في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN في إعلان اتفاقية صداقة وتعاون، فوافقت الصين على إجراءات لتفادي التلويح بالضغط العسكري في عدة نزاعات إقليمية قديمة العهد مع بلدان جنوب شرق آسيا. وافقت الصين أيضاً على إجراء مناورات عسكرية مع بلدان هذه الرابطة.

غير أن الاتفاقات تذكى الشك والرؤية في أهداف الصين النهائية أكثر من أن تكبَّحها. فالاتفاقات الإقليمية ضمن آسيا، كالتقارب الدبلوماسي مع أوروبا، تساعد الصين على إقحام نفسها في عملية تستطيع في النهاية أن تضعف أثر قدم الولايات المتحدة الإقليمية. فالصين مُستَعِدَّة لأن تضغط أزراراً حساسة تتعلَّق باليابان. وقد منحت بكين في أواخر سنة 2004م شركات التنقيب إذناً بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة من بحر الصين الشرقية تتاخم، أو ربما تدخل في منطقة الاقتصاد البحري التي تعدها اليابان منطقة يابانية. وبعد

المطالبة بالمنطقة، سارعت بكين إلى الدعوة إلى التفاوض، فأقحمت اليابان في نزاع سيختر تصميم البلاد الصغيرة، السياسي والعسكري، ويعطي القيادة الصينية نقطة دعاية أخرى تذكى الشعور المعادي لليابانيين.

وأصبحت الصين الجائعة، في هذه الأثناء، أكبر سوق لبضائع بلدان آسيوية أخرى. فإذا استبعدت الطلب الصيني المتزايد على بضائع جنوب شرق آسيا الغنية بالموارد، وعلى منتجات عالية التكنولوجيا تنتجها خطوط الإنتاج في شرق آسيا، ولا يبقى لبقية آسيا أي نمو تصديري يذكر. ويجب أن تضاهي تجارة الصين مع جنوب شرق آسيا، سنة 2006م، تجارة المنطقة مع الولايات المتحدة التي تبلغ 120 بليون دولار.

وإذا نظرنا إلى علاقة الصين بإندونيسيا، رابع بلد في العالم في كثافة السكان ويبلغ عدد سكانها 200 مليون نسمة، ولها تاريخ عداً طويلاً مع الصين، فإننا نلمس مدى تغير شكل الصين في المنطقة. فلقد شهدت إندونيسيا ثورات سياسية عنيفة في ستينيات القرن العشرين، ألقيت اللائمة في معظمها على الصين الشيوعية لتدخلها في سياسات إندونيسيا الداخلية وهي البلد الذي يدين معظم سكانه بالإسلام. فكانت إندونيسيا مسرحاً لتظاهرات كبيرة وكثيفة ضد الصينيين، استهدفت 1 بالمئة من سكان البلاد المنحدرين من عرق صيني الذين عاشت أسرهم في إندونيسيا منذ مئات السنين. ولما ظهرت الصين محركاً اقتصادياً قوياً في جنوب شرق آسيا، ونموذجاً للتنمية الاقتصادية، لم تخف الهجمات التي استهدفت الإندونيسيين من أبناء العرق الصيني في السنوات القليلة الماضية.

ولم تكن نهضة الصين نعمةً على إندونيسيا مثلما كانت على جيرانها. ففقدت إندونيسيا كثيراً من أعمال تجارية منخفضة الأجر في صناعة الأحذية، والثياب، وخطوط تجميع المنتجات الإلكترونية التي انتقلت إلى مصانع الصين. ولم تتمكن إندونيسيا، برغم إصلاحات السوق الطموحة، من جذب شيء من الاستثمارات

الأجنبية التي تتدفق على الصين. وسمحت إندونيسيا وشركاؤها في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا للصين الانضمام إلى المحادثات الإقليمية.

وإن أحد أهداف الصين، من بين كل هذه النشاطات الأساسية هو، أن ترفع النفوذ الأمريكي عن آسيا؛ غير أن الطريق طويل أمام الصين. فلولايات المتحدة وآلتها العسكرية ارتباطات قوية في المنطقة، تتضمن موظفين بلباس نظامي يعملون في الفلبين، واليابان، وكورية الجنوبية، وحلف مع الهند وباكستان؛ وتخطط الآن لإعادة ارتباطاتها بالعسكريين الإندونيسيين، وهم من أكبر جيوش العالم. فالمباراة الصينية - الأمريكية في آسيا صراعٌ بطيءٌ على السلطة، لكنه جارٍ.

نزعات عدوانية

إن القومية الصينية، كما ذكرنا فيما سلف، تنمو موازيةً للعوامة الصينية. وتبدو أبحاث دعاية الدولة موجهةً نحو تحضير الجو لمطالب إقليمية في المستقبل، وهي مصدر دائم للتوتر الدبلوماسي.

وأما لهجة الصين في موضوع تايوان، فإن استعمال القوة فيها واضح لا لبس فيه. وقد دعم قدرة الصين على متابعة هدفها المرجو بالتوحيد نموها الاقتصادي، ودخولها القوي في الاقتصاد العالمي. فلم تلق الصين القوية في اقتصادها صعوبةً كبيرةً في جذب دبلوماسية العالم إلى مواقفها. وقد جذب التقدم التكنولوجي الصيني شواطئ تايوان لتصبح في مرمى الآلة العسكرية للبر الرئيس. وتصرح الصين بحزم أنها على استعداد لاستعمال القوة ضد تايوان إن دعت الحاجة إلى ذلك. والحقيقة هي أن الصين قد حددت مجموعة واسعة من الظروف التي تحولها شن هجوم على تايوان، غير أن هذه الظروف غامضة حتى أنها تكفي لتبرير الغزو في أي وقت. وإن من بين تلك الظروف إعلان تايوان رسمياً استقلالها، وتدخل قوة أجنبية في شؤون تايوان الداخلية، أو قيام عصيان مدني في الجزيرة. وعندما احتشدت جموع المتظاهرين الغاضبين في شوارع

تايبى Taipei في ربيع سنة 2004م بعدَ انتخاباتٍ وطنيةٍ متنازعٍ عليها، عكست صحافة البر الصيني القلق الذي أبدته القيادة الشيوعية التي أعلنت عن تأجيل حَقِّها في غزو تايوان لإعادة النُّظام.

وإن التصريحات التي تميل أكثر إلى القتال تَظَهَرُ عادة في الصحف الناطقة بالصينية، وصارت البلاد مؤخراً تَقَعُّعُ بالسيف على صفحات الطباعات الإنجليزية من جريدة تشاينا ديلي China Daily؛ فقد جاء في زاوية صوت القراء أن «أمريكا تملك القدرة الصناعية وتملك اليابان التفوق التكنولوجي إلى جانب المال لتحسين نظام دفاعها الصاروخي النووي خلال السنين العشر القادمة. وعندما يَتِمُّ لهم ذلك، فسوف يَجِدُون طَنًّا من الأسباب التي تدعوهم للهجوم على الصين. ومهما رَجَوْنَاهم الحِفاظ على السلام في عالمنا فلن يستجيبوا أبداً». وجاء كلام في زاوية رأي، رداً على أقوال جاءت من تايوان في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2004م. «إن وعد الصين /بالنهضة السلمية/ يعني أنها عندما تكون قوية بما يكفي لتأخذ جميع الكرات الزجاجية فإنها لن تتصرف تصرف المهيمَن وستكون مُنْصَفَةً في تعاملها مع بقية أبناء البشر. وحتى في ذلك الوقت، فإن الصين ستستمر في التصرف كعضو مسؤول في المجموعة الدولية، تُعاملُ الدول، غنيها وفقيرها، وكبيرها وصغيرها، أَسْوَدَها وأَبْيَضَها بالتساوي».

عَزَفَ الكاتب على نغمة تذكر بالنشر الدعائي المنمَّق في مرحلة ماو، ومضى في خطابه إلى القول: «على المرء ألا يخلط بين وعد ينبئ بحسن النية وبالنهضة السلمية، وبين المواقف الجبانة وغير المبدئية التي تفضل في مقاومة عدوان يشنه عدو متفوق تكنولوجياً والسماح للغازي باختيار الزمان والمكان لمواجهة عسكرية استباقية. وهكذا، فإنه تفكير مشوَّش وكلام ملعَّم «ضرب لكي يعطى اسم مغال في القومية لادعاء الصواب هذا».

وترى وزارة الدفاع الأمريكية، في تقييمها لقوة الصين العسكرية الذي أجرته سنة 2004م، في تصعيد الضغط على تايوان دليلاً على ثقة الصين الزائدة في قدرتها على النجاح في الاستيلاء على الجزيرة إن هي قامت بتلك الخطوة.

وثمة بعض من أسباب عمليّة تدعو إلى الاعتقاد بأن الصين الأغنى ستصبح أكثر توكيداً لأهدافها. وتبني الصين شبكةً عالميةً من شركات التعدين والنّفط، وسوف ترى الحاجة إلى ضبط الطرق البحرية العالمية التي سيسير فيها ما تحمله السفن من سلع غالية. وسرعان ما تصل خطوط أنابيب النّفط الجديدة إلى الصين من تايلاند، ومن روسية، وسيطلب ذلك منها تصميماً على أن تضمن أن هذه الخطوط لن تُقَطَّع لأسباب سياسية.

ولن تؤدي زيادة قوة الصين على الساحة الدولية، بالضرورة، إلى توسع أطماعها العسكرية، أو دفعها إلى مواجهة مع الولايات المتحدة. فالدبلوماسية البارعة تستطيع أن تدلي بدلوها لتحوّل دون اندلاع حريق. وإن اعتمد أحد الاقتصاديين الصيني والأمريكي على الآخر سيؤدي حتماً إلى خلق مُرتكزات قوية للتّعقل. غير أن الرشاد السلمي قد يكون له تبعات مهمة. فبينما تُساعد قوّة الصين الاقتصادية الجديدة على اكتساب قوة جيوبوليتيكية - علم السياسة الطبيعية -، فإن قوتها السياسية النامية وحضورها الاستراتيجي يُعيقان قدرة بقية العالم على إجبار المنافسة الصينية للرضوخ على أرض اقتصادية مستوية.

وقد يرى الفرنسيون مصالحهم مع الصين أعمق مما هي مع الولايات المتحدة في هذه السنة، وقد تختار الولايات المتحدة أن تستخف بفرنسا لصالح ارتباطاتها الخاصة بالصين. فهل تقضي مصلحة فرنسا الاقتصادية حقاً أن تستعمل الصينيين ضد الولايات المتحدة؟ وهل من مصلحة ألمانيا أن تضع ثقلها كلّ في المنافسة لكي تكسب التجارة مع الصين وتحوّل دون أن تفوز بها اليابان؟ فالتنافس العالمي على رضا الحكومة الصينية يعني أنه لن يكون ثمة جبهة موحدة لسيادة القانون، والالتزام بمنظمة التجارة العالمية، أو فرض عقوبات ضد حكومة تجبر الشركات على تحويل براءات اختراعها. ولن يكون جهد يمكن تشغيله للضغط على الصين في قواعد البيئة، وحقوق العمال، أو ربما في أطماعها الإقليمية.

وطالما ترتهن الصين بلايين العالم في برّها الرئيس، وتُسخر حكومات العالم وأعماله التجارية لخدمة رسالتها، فهل يتوقّع التايوانيون، مثلاً، أن يطلق بلد ما مدّفعاً لصالحهم إذا قررت الحكومة الشيوعية غزوهم؟ هذا أمرٌ يُشكُّ فيه. وكم سيعضُّ الصينيون أطراف منطقة الفلبين، أو إندونيسيا، أو كوريا الجنوبية، أو اليابان قبل أن تتحرك السفن الحربية الأمريكية أو الأوروبية؟ فبينما نجدُ تنافس الدول الأخرى على مزايا اقتصادية وسياسية تُكسبهم صفقات وأصدقاء صينيين، نرى الصين تُعزّز قوتها المخيفة، وتدعمها بدولارات الاستثمارات الأجنبية، وأفضل تكنولوجيا في العالم، وقوى إستراتيجية جديدة. لا تواجه الصين صعوبةً تُذكر في وُضْع قواعد اللعب، ولا تواجه صعوبةً في خرقها.

الطبخ على الغاز

وتُوظّف الصينُ ثروّتها الوطنية بطرق قد تأخذ المنافسين على حين غرة. فقد نشرت صحيفة تشاينا ديلي قصة في أيلول/سبتمبر 2004 كان عنوانها «البرُّ الرئيس الغنيُّ بالنقد والفقير بالسلع في فورة التسوق» أعلنت فيها عن بداية «مسيرة تملك في ما وراء البحار تُغذيها احتياطات ضخمة بالقطع الأجنبي، وحاجة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية». ويصف مقال الصحيفة الحكومية استعمال احتياطي الصين من الدولارات الأمريكية الذي يبلغ 500 بليون دولار صندوقاً حربياً لاكتساب الشركات الأجنبية، وبخاصة شركات الموارد والسلع. فقالت الصحيفة: إن الشركات الصينية التي تملكها الدولة أنفقت 5 بلايين دولاراً على الأقل على حقول النفط والغاز في السنين العشر الماضية، ووظفت 550 مليون دولار أنفقت مؤخراً للاستيلاء على مصفاة نفط كورية جنوبية دليلاً على استعداد الصين الجديد لشراء شركات كاملة في الخارج.

وتابع المقال وصفه لمقدار المال الذي سيكون عند شركات الحكومة الصينية إذا ما وضعت قوائم مشترياتها، فقال: «عند شركات البر الرئيس سيولة نقدية

كافية لتجني 10 بلايين دولار أكثر من منافسيها، وهذا مبلغ يكفي لشراء شركة مثل وودسايد بترولويوم Woodside Petroleum، وهي أكبر شركة للنفط والغاز في أستراليا، وشركة أنكال أند ديفون إنرجي الأمريكية Unocal and Devon Energy of the United States، «وتبحث شركة بترولوشاينا-Pet-roChina، في هذه الأثناء، عن موجودات النفط التي تملكها إنكانا EnCana، وهي أكبر شركة كندية للتقيب عن النفط والغاز في إكوادور، وتقدر أصولها بأكثر من 1.5 بليون دولار أمريكي. فالمال لا يُشكّل عقبةً لشركة بترولوشاينا، التي جنت 8.5 بليون دولار أرباحاً في السنة الماضية». وتبع سياسة التجريب التي نتج عنها إصلاح اقتصادي مع مرور الزمن، دُخول الصين مياهاً دولية مشتركة بتصميم قبل أن تحطّو خطوات أكبر. وقد اشترت شركة صينية وحدتي طاقة كبيرتين في أستراليا، ويهدف الشراء إلى معرفة سوق إمداد الطاقة المنافس.

وسيبقى اقتصاد الصين هجيناً من شركات خاصة وشركات كبيرة تملكها الحكومة في صناعات أساسية كتوليد الطاقة، والتقيب عن الموارد، والنقل، وصناعة الشاحنات والسيارات، وشركات كبيرة تابعة للقطاع الخاص بارتباطات معقدة لا سبيل إلى الخلاص منها مع مسؤولين ووكالات حكومية. وستستمر الشركات الصينية ذات الارتباطات بالحكومة في اعتمادها على موارد الحكومة اعتماداً لا تضاهيه أكبر شركات القطاع الخاص العالمية.

وقد ساهم سيل الأموال من مصارف الصين، في الماضي، في تمويل الشركات المحلية العملاقة وتلتفت هذه الشركات الآن إلى اقتناء الشركات الأجنبية. حيث قدم اتحاد مالي لشركات تدعمها الحكومة الصينية عرضاً غير عادي قيمته خمسة بلايين دولار لشراء نوراندا Noranda وهي أكبر شركة تعدين في كندا، في أواخر سنة 2004م. وتضم المجموعة المالية عدة شركات تملكها الحكومة تسمح بنيتها بمقايضة شركات تبلغ ضعف الحجم، وتبقى الدولة الشريك المسيطر. وتضم المجموعة باوستيل Baosteel، وهي عملاقة تُقدّر بعشرة بلايين دولار

وهي رابع شركة عالمية للفلوآز، وجيانكزي كوبر Jiangxi Copper، وهي أكبر شركات الصين في تنقية النحاس. وتستطيع المجموعة المالية الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبي العالمي مع بقاء ارتباطاتها بالمصارف الصينية الحكومية. وتستطيع شركات التعدين العالمية الأخرى، نحو عملاقة النحاس الأمريكي فلبيس دُج Phelps Dodge الحصول على المال بالطريقة التقليدية فحسب، بتبرير استثماراتها للمقرضين وأصحاب الأسهم من القطاع الخاص.

وليست الإستراتيجية الصينية ناجيةً من الأخطار. فقد يجد الشعب الصيني نفسه مُرهقاً بعبء موجودات دَفَعَت شركاته العامة أكثر من قيمتها الحقيقية. وتستطيع هنا فَوْزَةُ الشراء من شركات التعدين التي ترعاها الحكومة، فتعطي الصينيين القوة لتحديد الأسعار في السوق الدولية، وضمان إمداداتها الخاصة. وقد كان في الاندفاع الذي شهدته سنة 2004م على سوق الأوراق النقدية الكندي، حيث تم تمويل نصف استثمارات شركات التعدين في العالم، مؤشراً إلى أن الصين تتجه نحو التبذير والصخب في الشراء. ولم يقف الأمر عند تحليق أسعار الأسهم، بل اندفعت شركات التعدين من جميع أرجاء العالم لتسجيل أسهمها ترقباً لأزدهار متوقع سببته هجمة الصين.

وقد تجد الصين ذات الاقتصاد الكبير التي ما زالت ذروةً للأجزاء المحرومة أسباباً - بعضها اقتصادي وبعضها سياسي - لتتبع القوى الكبرى الأخرى وتعزز جيوشها. فإذا لم يُؤد اندفاع الصين إلى إنفاق بعض احتياطياتها الهائل على الشركات والموارد الأجنبية إلى تحويل الصين إلى الشركة الاقتصادية التي تنوي الحفاظ عليها، حتى وإن فعلت، فإن الصين قد ترى الحاجة إلى إنفاق مزيد من أموالها في سوق السلاح العالمي.

إن نهوض الصين يعني أن على العالم أن يعتاد وجود قوة اقتصادية كبرى مختلفة. قوة تملك عدداً هائلاً من الناس هم أفقر من أولئك الذين يعيشون في بلاد تَفَوَّقَت الصين عليها. فإن ارتفاع المستوى الوطني للمعيشة في بلد كهذا،

مهما صغر، سيؤدي إلى تغيير هائل في حجم الاقتصاد الوطني.

ويُمكن سرد الحكاية بالأرقام كما هي العادة. تستطيع الولايات المتحدة اليوم أن تقول إنها أعلى البلاد دخلاً وأكبر البلاد اقتصاداً في العالم. أما إذا كان لدخل الفرد في الصين (معيّاراً يقاس بتعادل قوة الشراء) أن يتضاعف بين عشية وضحاها، فإن حجم اقتصاد الصين سيفوق من قوّره حجم الاقتصاد الأمريكي. وستبقى الصين بلداً فقيراً جداً؛ وسيبقى دخل الفرد فيها يعادل دخل الفرد في بوتسوانا Botswana، ويعادل ربع دخل الفرد في أمريكا. أما إذا ارتفع دخل الصينيين إلى نصف دخل الأمريكيين، وهو مستوى المعيشة الذي يصبو الصينيون إلى الوصول إليه في يومٍ ما، فإن اقتصاد الصين سيزداد ضعفين ونصف على الاقتصاد الأمريكي.

إن مستقبل مستوى الصين وثروتها النسبية يَجُلُّ عن الفهم اليوم.

